الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: المصور
التاريخ : ١٩٧٢/٥/١٩

الجمهورية الثانية

"١٥ مايو ١٩٧١"

بقلم

د. مصطفى أبو زيد

المدعى العام الاشتراكى

٧٨٤٨

فى مثل هذا التاريخ من هذا العام ، يكون قد مضى عام كامل على قيام الجمهورية الثانية ... ولقد ولدت الجمهورية الثانية فى ظروف لم يكن أحد يتوقع - مهما اشتد تفاؤله - أن يحدث فيها تغيير سياسى هام ...

كانت مراكز القوى السابقة قد تجمعت - فى جبهة واحدة - بشكل رهيب.. وكانت الصداقة ، والمصاهرة ، والمغامرة ، قد جمعت فى جبهة واحدة أقوى الاجهزة التى يقوم عليها النظام السياسى ، وهى بذاتها الاجهزة القادرة على تدمير أى نظام سياسى..

ففى جبهة واحدة كان هناك وزير الحربية، ووزير الداخلية ، ووزير الاعلام ، ووزير شئون رئاسة الجمهورية ، ورئيس المخابرات العامة .. والسيطرة الكاملة على جهاز واحد من أجهزة هؤلاء الوزراء تمثل أملا كبيرا عند الاعداد لاى انقلاب ، فما بالك وقد تجمعت كلها فى كفة واحدة !

والتنظيم الشعبى أيضا - الاتحاد الاشتراكى - كانت قممه ضالعة فى التآمر : أمين عام الاتحاد الاشتراكى، وثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ..

والتنظيم الطليعى - التنظيم السرى - المنتشر فى كل المجالات ، كان أيضا يعمل متحالفا مع نفس القوى ، يتلقى منها التعليمات ، ويحاول أن يكون أداتها فى التنفيذ ..

كل هذه القوى فى كفة واحدة .. فهل يستطيع انسان - مهما اشتد تفاؤله - ان يتصور أن تغييرا سياسيا هائلا سوف يتم ! وأن الاطاحة بكل هذه القوى - بضربة واحدة - يمكن ان يحدث !

ان ظهور هذه القوى مجتمعة فى كفة واحدة هو الذى أغرى بعض المغامرين والمقامرين على الاسراع فى الانضمام لاركان التآمر . وكثيرا ما تساءل الناس : فلان

وفلان ما الذى دفع بهما الى التضامن مع اركان التآمر ؟ انه - بغير شك - الحرص على ان يكونوا مع الجانب الاقوى ، حتى وان كان الباطل والطغيان فى جانبه . وفى اللحظات الاخيرة كان الاندفاع الى هذا الجانب قويا .. انضم اليه البعض - من عمد واصرار - لفرط ثقتهم بأن النصر له ، حتى وان كان الباطل معه .

فى هذه الظروف ، التى تدفع باليأس الى أشد الناس تفاؤلا ، ولدت الجمهورية الثانية ...

○

ولكن كيف قامت هذه الجمهورية ؟ واى العوامل قد كفلت لها الحياة ؟

لقد شاء القدر لى ان اعيش على مقربة من احداثها الهامة .. واستطيع ان اقول - للحق والتاريخ - ان قيام الجمهورية الثانية يرجع الى عاملين بالذات :

- صلابة القائد ..

- واصالة الشعب ..

فاما صلابة القائد فاما لا اعتقد ان عاقلا - مهما بلغ تجنيه - يمكن ان ينازع فيها .. لقد كان الرئيس انور السادات - فى اشد اللحظات دفعا باليأس الى النفس - قوى الايمان بربه ، ممتلئا ثقة بنفسه ، شديد الايمان بالشعب الى اقصى الحدود..

لقد راى بعينيه - على امتداد فترة زمنية طويلة - الانقلاب يتحرك ضده ، وكان يعلم بحكم ماضيه الوافى الطويل مدى ضراوة القوى المتآمرة . ومع ذلك فقد كان - فى صلابته - اعلى دائما من الخطر لم يضعف للحظة واحدة ، ولم يهادن على الاطلاق .. وكان اصراره على كرامة الحكم يعكس اصراره على كرامة الامة وحقها فى التمتع بالحياة الكريمة ..

ليس فى هذه الكلمات ادنى قدر من المجاملة لهذا الرجل العظيم .. فلقد رآه عشرات من الناس غيرى فى هذه الفترة ، ورأوا جميعا اى قدر من الصلابة الشديدة ، والذكاء العنيد ، قابل به هذا المناضل احداث التآمر حتى فى أعتى موجاتها ..

وليس ادل على هذه الصلابة الشديدة ، والذكاء العنيد ، من قراره الذى أصدره فى ٢ مايو باقالة على صبرى .. فقد أصدر قرار الاقالة ، وأراد له ان يكون هكذا « اقالة » ، ولم يستمع الى رجاء أو توسل « لتخفيف حدة هذا القرار » .. لقد كان يعلم أن المتآمرين جميعا سوف يكشفون النقاب من وجودهم سريعا ، وسوف يتدافعون الى استكمال حلقات المؤامرة ، ومع ذلك فقد اصر على المضى فى الطريق . وكان مصرا على ان يحكم لحساب شعب مصر او لا يحكم على الاطلاق. ولكنه لن يحكم ابدا تحت وصاية مراكز القوى ..

●

وثمة موقف لا انساه ..

فقد رايت الرئيس فى ٧ مايو ١٩٧١ - بعد صدور قرار الاقالة - والجو ممتلىء باحتمالات الخطر ، فى لقاء استمر ساعات، وما زالت احداثه كأنها الامس القريب .

ووجدت الرئيس فى هدوء غريب ،وذهن يعمل فى سرعة وعمق ، واصرار لا حد له. كان مصرا على أن يكون الحكم كله لمصر ، لشعبها ، ولحسابها وحدها ، مهما كلفه الامر ومهما كان الثمن

كان الرئيس قد ادرك تماما ان الامر لا يتعلق بخلاف فى الرأى ، وانما يتعلق بتمزيق نصوص الدستور وفرض وصاية على سلطة الدولة . ومن هنا فقد قرر أن يحتكم الى الشعب . وفى ذكاء عنيد ، قدر أن يكون هذا الاحتكام الى الشعب متمثلا فى اعادة تشكيل الاتحاد

الاشتراكى العربى من القاعدة الى القمة.. يستأذن الشعب فيه أولا ، فاذا وافق عليه فى الاستفتاء الشعبى ، صدر قرار الحل ودعوة الناخبين الى انتخابات جديدة .

وفوجئت مراكز القوى بهذا القرار ... فان الرئيس قد أراد به ان يدمر - فى وضح النهار وبشكل ديمقراطى - أقوى قواعدها فى التحكم وفرض السيطرة . فقد جاءت انتخابات ١٩٦٨ - وقد سيطروا عليها - بتشكيل ملائم لهم سواء فى اللجنة المركزية أو فى مستويات الاتحاد الاشتراكى الاخرى . فاذا أعيدت الانتخابات فى جو أصيل من الحرية والديمقراطية كان فى قدرة الشعب أن يطيح بهم جميعا ..

ولذلك فقد أصروا على الرفض .. أنهم يقبلون اى شىء الا اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى . وعلى الرغم من ضخامة الاوراق التى وصلت فى ملف التحقيق الى عشرة الاف صفحة . فان أحدا لم يقدم سببا واحدا مقبولا يبرر هذا الاصرار على الرفض، اللهم الا أن يكون الخوف من حكم الشعب حين يعبر عن ارادته بغير عوائق ..

ولقد احسست، واحس جميع من قابلوا الرئيس فى هذه الفترة ، أنه يقدر تماما خطورة مراكز القوى وعمق تأثيرها . وفى نفس الوقت فهو يصر - الى اقصى الحدود - على اقتلاع جذورها ورفع وصايتها على نظام الحكم ..

صلابة غير عادية ، جعلت هذا الجندى الباسل يمضى فى اصراره عنيد على تحدى الخطر أيا كان حجمه .. فاى العوامل أكفلت له ذلك ؟ لعله ايمانه الشديد بربه هو الذى ملأ قلبه بالثقة ، او لعله ايمانه الشديد بنفسه وقدراته وهو الجندى الباسل الذى عاش حياة الكفاح الهادئة على امتداد عشرات السنين ، او لعله ايمانه المطلق

●

وهكذا سقطت مراكز القوى ...

ان هذه النقطة بالذات تحتاج الى بعض التأمل . فنحن جميعا نتكلم عن مراكز القوى ، فما هى هذه المراكز ؟ وكيف تنشأ؟ وكيف السبيل الى عدم ظهورها عندنا مرة اخرى ؟.

ان البعض ينظر الى مراكز القوى هذه وكأنها « اداة رئيس الدولة فى التصرف »، او «معاونوه الذين يعاونونه فى الحكم » . ومن هنا فان «وجودهم مكمل لوجود الرئيس الذى اختارهم ، الحكم عليهم حكم على الرئيس . » ومن هنا فان الرئيس يسأل عن هؤلاء بحكم انه قد اختارهم بنفسه واشركهم معه .

والواقع اننا نرى فى هذا الامر رايا اخر . فالظاهرة التى نتكلم عنها ليست مجرد « مراكز قوى سياسية » **تعمل لحساب** الرئيس **ومن خلال** نظام سياسى معين .. بل انها فى الشكل الذى واجهناه فى مصر تصبح « **مراكز ذات طبيعة سرطانية** » **تعمل حتى ضد الرئيس، ضاغطة على** النظام السياسى كله ، مستهدفة فى النهاية أن تسير هذا النظام على هواها ، ليأتى «القراد السياسى» فى النهاية متفقا مع رايها وارادتها ..

فالاجهزة السياسية العادية التى يختارها اى رئيس قد تصيب وقد تخطىء ، ولكنها فى جميع الاحيان **تعمل لحساب الرئيس، ومن خلال** النظام السياسى نفسه

اما ما حدث عندنا فقد كان شيئا فريدا، انها مراكز ذات طبيعة سرطانية ، تعمل حتى ضد الرئيس وتتآمر ، وتضغط على النظام السياسى كله ..

ومثل هذه الظاهرة لا تعد – فى النظم السياسية – ظاهرة عادية ، بل انها بغير شك ظاهرة مرضية ..

اما سببها : فهو عدم كفاية الرقابة الشعبية على اجهزة الدولة . فوجود اجهزة ، اى اجهزة ، بعيدة عن الرقابة الشعبية ، وبعيدة عن النقد والتقييم ، يهيىء لها الجو لهذا النمو السرطانى الذى يجعلها تدمر – اذا استمرت – نفسها بل والنظام السياسى الذى لا يتنبه اليها فى الوقت المناسب .

ومراكز القوى التى سقطت جعلت نفسها منذ البداية بعيدة عن الرقابة الشعبية ، فقد كانت هى المسيطرة على كل هيئات الرقابة الشعبية ، ومن هنا فقد استطاعت أن تنمو حتى تصورت أنها الوصية على سلطة الدولة ونظامها السياسى كله .

فاذا اردنا ان نحول دون ظهور هذه المراكز السرطانية – فى النظام السياسى – فلتكن الرقابة الشعبية شاملة لجميع اجهزة الدولة بغير استثناء ، لا يفلت منها مسئول مهما اشتدت الثقة به .

وقد حرصنا ونحن نعيد البناء على هذا الوضع كل الحرص . وما نراه الآن من الممارسة الديموقراطية الواسعة المدى ، وتدعيم المؤسسات الشعبية خير وسيلة فى هذا المجال .

●

وهكذا قامت الجمهورية الثانية ..

ولكن ماالذى جعلها الجمهورية الثانية؟..

ان هذا التعبير مثير .. فمراكز القوى السابقة تبغضه اشد البغض ، وترى فيه تمردا على ما اقامته من اوضاع ، وماساهمت فى وضعه من قواعد ..

والذين يتصورون انه « ليس فى الامكان ابدع مما كان» يكرهون ايضا هذا التعبير.. فهم يرون ان الماضى - بكل ما التجه من حصيلة نعيش الان فيها - هو احسن ما يمكن للعقول ان تصل اليه .. وان الناس يجب ان تتقوقع فيه ، لاتنصرف عنه ، ولا تخرج عن حدوده .

والحقيقة ان الذى جعلها الجمهورية الثانية ليس مجرد اسقاط مراكز القوى السابقة ، ولكنه المبادىء الاساسية التى قامت مستندة عليها ..

فالجمهوريات لا تؤرخ اعتباطا ، وانما تؤرخ بالمبادىء الاساسية التى تقوم مستندة عليها وتعمل على تنفيذها واستمرارها .. فما هى ابرز هذه المبادىء بالنسبة للجمهورية الثانية عندنا ؟

اولا : تقديسها للحرية ، واحترامها للقانون، وايمانها المطلق بكيان الادمى وحريته. ونظرة واحدة على النظام الدستورى - الذى اقامه الدستور الدائم - تكشف لنا الى اى حد ذهبت الجمهورية الثانية فى هذا المجال .

فكثيرا ما كانت مراكز القوى تنظر للقانون على انه عقبة ، والى رجال القانون وكانهم المعوقون الاوائل . واستشرت هذه العقيدة فى اجهزة الدولة الى حد أقرى أحدهم أن يقول فى التليفزيون ذات يوم : « أن القانون لازم ياخد اجازة » . واما انتزاع الاعترافات من المتهمين بالتعذيب فأمر كان عاديا ، لا يستطيع انسان ان يعلق عليه أو يتناوله على الاطلاق . واما ارهاق المواطنين بالرقابة ودفعها الى اعمق أعماق حياتهم الخاصة ، لمجرد اذلالهم وتحطيمهم عند الضرورة فكان امرا مألوفا مقبولا .

وجاء الدستور الدائم ، فاذا به يضع من المبادىء ما يقدس الحرية ويعلي من سيادة القانون فهو يعلن في المادة ٦٤ المبدأ العام : ان سيادة القانون أساس الحكم في الدولة ..

ثم يخضع الدولة ذاتها للقانون في المادة ٦٥ فيقول : تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات .

ولا اريد ان اثقل على القارىء بتعداد المواد وما اكثرها . ولكن ثمة نصا معينا جديرا بأن يتأمله كل مواطن ، وأن يشيد به كل انسان ، لانه قد وضع حدا معينا لما الفته مراكز القوى من اهدار لادمية البشر .

« أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم . وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء . » — م ٥٧ — .

ان كل اعتداء على الحرية الشخصية لا يسقط بالتقادم على الاطلاق ، ويمكن العقاب عليه مهما مر من السنين .. أمر جدير بالفخار حقا أن يتضمن نظامنا الدستوري مثل هذا النص القاطع بعد ان عانى الشعب — في هذا المجال — من مراكز القوى الشيء الكثير .

ثانيا : بذل اكبر قدر من الجهد لا لرفع مزيد من الشعارات ، بل للعمل على تحقيق هذه الشعارات .

فالجمهورية الثانية تنطلق من حقيقة واضحة : ان الحكم على النظام السياسي لا يكون من خلال الشعارات التي يرفعها ، بل من خلال الجهد الذي يبذل لتطبيق هذه الشعارات تطبيقا فعليا .

ثالثا : الايمان بالشعب كقوة كبرى قادرة على التغيير ، والايمان بذكاء شعبنا المصرى واصالته .

ولعل هذه النقطة بالذات كانت من اكثر ما تكشف عنه قيام الجمهورية الثانية من نقاط .

فمراكز القوى قد حسبت حساب كل شيء ، وضمت فى كفة واحدة الوزراء المشرفين على كل الاجهزة المؤثرة عسكريا واعلاميا ، ولكنها غفلت عن قوة واحدة ، كانت هى التى حسمت الموقف فى النهاية ، واعنى بها الشعب . فهى لم تكن تتصور على الاطلاق ان للشعب وجودا ، او ان له القدرة على الادراك الذكى لتميز بين الخبيث والطيب وبحسم الموقف فى سرعة وقوة فى ظروف كان ظاهرها يدفع باليأس الى اكثر النفوس تفاؤلا .

ان المتآمرين — فى هذه المؤامرة وسواها كانوا يتصورون انفسهم دائما سادة الموقف اذ تجمعت لديهم بعض الاجهزة ، وكانوا ينسون دائما القوة الكبرى التى تستطيع أن تؤثر وتحسم ، كانوا ينسون الشعب ..

ولقد كان الشعب — ولا احد سواه — هو الذى حسم الموقف بعد الحديث التاريخى للرئيس ، واعلن بجموعه الحاشدة المتدفقة ميلاد الجمهورية الثانية دون ان ينظم مسيرته احد .

رابعا : ان الجمهورية الثانية لا تعنى مطلقا انقطاع الصلة بالماضى . فالناس فى فرنسا يعيشون اليوم فى الجمهورية الخامسة ومع ذلك فانهم يحتفظون ببعض مبادىء هامة

صدرت ـ ابان الثورة الفرنسية الكبرى ـ في ظلال الجمهورية الاولى منذ أكثر من مائة وخمسين عاما .

فكل ما تحقق لنا منذ قيام الثورة من امجاد وانتصارات ، وكل ما حدث لنا من هزائم وانتكاسات ... كله يظل لنا .. ماضي عشناه ، وعشنا له ... لا نستطيع ان نتجاهله او نجهله ... ويظل للجمهورية الثانية ان تحافظ على انجازات الماضي وتستزيد منها ، وان تتعرف على اسباب الهزيمة والنكسة فتحولها الى نصر وحركة وحياة . وان يكون ذلك كله من خلال فكر جديد ، ومبادىء جديدة ، ليس عيبا على الاطلاق ان توجد عندنا ... فالشعوب القوية ، الحية ، تبدع وتنتج وتثمر ، في حركة دائمة وتطور مستمر .. تنطلق خطاها من الكثير الى الاكثر ، ومن الحسن الى الاحسن ، بفكر خلاق ، يتجدد بقوة فيتغلب على صعاب الحياة ..

ولقد كان من اسوأ ما فعلته مراكز القوى انها كثيرا ما اجهضت الشعارات من مضمونها الحقيقي .. وليس أدل على ذلك من ان الميثاق كان قائما ، وما اكثر ما تكلم عن حقوق الانسان وكرامة الانسان، وحقه في العمل وحقه في العيش الكريم ، ومع ذلك فان مراكز القوى في ظله قد أجهضت بالنسبة لعديد من الناس كل هذه القيم ، ولم يستطع فرد واحد أن يفتح فمه منبها ومحذرا ، أو شاكيا ومتوجعا .

واستمر الامر هكذا الى أن وقعت الهزيمة بنتائجها الرهيبة ، وهنا فقط تكلمنا ونددنا

وصدر بعد ذلك بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، واراد ان يجعل للقانون مكانه في المجتمع . ولكن مراكز القوى حتى بعد الهزيمة ـ وفي ظل بيان ٣٠ مارس ـ قذفت بمائة وخمسين من رجال القضاء الى عرض الطريق ، فمزقت القضاء ومزقت العدالة ومزقت سيادة القانون .. ولم تكن هذه هي المخالفة الاولى للمبادىء ولم تكن الاخيرة ...

ولقد بدات الجمهورية الثانية من منطلق محدد – فى هذا المجال – ان يكون « فعلنا مصداقا لقولنا » ، وان يكون الجهد اكبر الجهد ليس الى اطلاق الشعارات ، بل الى مزيد من العمل لتحقيق الشعارات .

ودخلت مبادىء الجمهورية الثانية – فى هذا المجال – فى امتحان مع الحوادث . ففى الوقت الذى اعلنت فيه سيادة القانون وجدت لديها المؤامرة بكل ماحوت ، ومراكز القوى بكل ما اقترفت . وثار التساؤل : كيف سيكون التصرف ؟ وكان الجواب ان فعلنا يجب ان يكون مصداقا لقولنا ، اذن فلتنفذ سيادة القانون حتى مع من تآمروا على سيادة القانون .

وشهدت مصر فى اكبر قضية سياسية تحقيقا يخلو – والى ابعد حد – من كل شىء يهدر ادمية الانسان .

بشعب قوى اصيل لا ينسى مواقف الرجال حين تكون خالصة له ومن اجله .. انها العوامل الثلاثة معا – بغير شك – هى التى كفلت لهذا الجندى الباسل ان يصر ويصمد ، وان يستمر وينتصر ..

●

ان الايام الاخيرة التى سبقت قيام الجمهورية الثانية جديرة بان يقف عندها التاريخ طويلا .. فما اكثر ما حفلت به من الحوادث ، وما اعظم ما برز فيها من همة الرجال ..

لقد رات هذه الايام عينات كثيرة من البشر :

رات الوصولى الحقير الذى يذهب الى مراكز القوى يقدم لها التشجيع والتأييد ، ويذهب الى الرئيس فى داره يقدم له الكثير من اخبار مراكز القوى ..

وراء المنافق المتسلق الذى يظهر من المشاعر غير ما يبطن ..

وراء الذين يؤثرون السلامة فلا يعلنون العداوة لاى فريق ، فربما كتبت له الغلبة .. ولم يكن هؤلاء هم كل من طفا على سطح الحوادث : فما اكثر المؤمنين بربهم ، المؤمنين بوطنهم ، المؤمنين باخلاص القائد المناضل ، الذين سعوا اليه ، والحوا فى السعى ، ووقفوا معه سراوعلانية .. بل وما انبل شعبنا الاصيل وقد تدافعت موجاته الهادرة بالالوف ، والوف الالوف ، وهم يرون امامهم مثلا رائعا من رجولة القائد ونبل الهدف ..

د . مصطفى فهمى ابوزيد